الخط، مقصوراً على اليهود الذين كانوا يعطون أجوراً أعلى من تلك التي تعطى لأمثالهم من العرب، علماً بأن هذا الطريق يعود بالفائدة على المستعمرات اليهودية[١٨].

وتتويجاً لمواقف سلطات الانتداب في هذا الاتجاه، منحت امتيازات استثمار المصادر الرئيسية للطاقة في البلاد لرأس المال الصهيوني، كالامتياز الذي منح للصهيوني روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها في أغلب فلسطين ما عدا منطقة تقع حول مدينة القدس؛ والامتياز الذي منح للرأسمالي الصهيوني ندفومسكي وشريكه الماجور طولوخ أحد الرعايا البريطانيين لاستخراج الأملاح من مياه البحر الميت[١٩].

أما الميدان الرحب الذي برز فيه دعم الاحتلال البريطاني للحركة الصهيونية، فقد تجلى في مساعدة هذه الحركة على تهجير الصهيونيين إلى فلسطين، الأمر الذي كان له تأثيرات كبيرة على الواقع الديمغرافي والاقتصادي للبلاد؛ فمنذ البداية، سهلت التشريعات التي سنتها الحكومة البريطانية عملية تدفق المهاجرين اليهود. وقد سمح المندوب السامي البريطاني صموئيل في ٢١ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٠ بدخول ١٦٥٠٠ مهاجر يهودي خلال سنة واحدة، وكانت حجته في ذلك، أن هؤلاء سيكونون من الأغنياء ومن أصحاب المهن، وسيأتون برؤوس أموالهم لإنماء الثروة وتحسين الحالة الاقتصادية[٢٠]. وحتى بداية سنة ١٩٢٩، فاق عدد من دخل البلاد، رسمياً، من اليهود ١٠٠ ألف مهاجر، عدا آلاف المتسللين غير الشرعيين[٢١]. وكان لا بد لهذا من أن يؤثر على التوزيع الديمغرافي للسكان في فلسطين؛ ففي الوقت الذي كان فيه عدد السكان اليهود يساوي، سنة ١٩٢٢، حوالي ٨٣٧٩٠ نسمة[٢٢]، إرتفع هذا العدد، سنة ١٩٢٩، إلى ١٦٤ ألف نسمة، مقابل ٧٥٧ ألف نسمة من السكان العرب[٢٣]. أي ما يعادل ٢١,٦٦٪ من عدد السكان، علماً بأن الحركة الصهيونية واجهت، سنة ١٩٢٧، رجحان كفة الهجرة الصهيونية إلى الخارج على الهجرة إلى الداخل، ولم تتطور سيطرة اليهود والمنظمات الصهيونية على المواقع الاقتصادية وعلى ملكية الأراضي وغيرها من جوانب السيطرة والنفوذ، طبقاً لهذه النسبة فقط، بل فاقتها بكثير، مما يدل على أن الاتجاه الرئيسي الذي عملت الصهيونية، بدعم من الاحتلال البريطاني، على تثبيته كان يتمثل في السيطرة الاقتصادية والبشرية على مواقع العمل والقيادة وملكية الأرض. وقد اتسعت رقعة الأراضي التي يملكها اليهود، بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٨، من ٤٢٠ ألف دونم إلى مليون دونم[٢٤]. وبلغت هذه الملكية، سنة ١٩٢٢، ما يعادل ٩٥٤ ألف دونم[٢٥]. ويدل هذا على أن ملكية اليهود للأراضي ارتفعت، خلال عشر سنوات، بما يعادل الضعف تقريباً، كما زاد عدد المستعمرات اليهودية، بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٤٤، من ٧١ مستعمرة إلى ٢٥٩ مستعمرة[٢٦].

وعلى المستوى الصناعي، حقق الصهيونيون تقدماً ملموساً؛ ففي سنة ١٩٢٥ بلغ عدد المنشآت الصناعية اليهودية حوالي ٥٣٦ مؤسسة، يعمل فيها ٤٨٩٤ عاملاً، وتستثمر ١,٥ مليون جنيه فلسطيني[٢٧]. وفي سنة ١٩٣٠ بلغ عدد هذه المؤسسات ٦٢٣ مؤسسة[٢٨].

لقد أحدثت هذه التغيرات التي طرأت على المجتمع الفلسطيني تطورات مدمرة، كان